



الرقابة المالية تعتمد مقترح البورصة

التوسع في استخدام آلية التنفيذ العكسي لتصويب التعاملات بالسوق

رنا ممدوح

اعتمدت هيئة الرقابة المالية مقترح البورصة المصرية بالتوسع في استخدام آلية التنفيذ العكسي بجانب الآليات الأخرى وذلك لتصويب مخالفات التداول وإزالة الآثار المترتبة عليها عبر بيع ما تم شراؤه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحديد الأثر على سعر الإقبال. وأوضحت الرقابة المالية في بيان، أن هذه الآلية تركز على تصويب التعاملات التي تنطوي على مخالفات قد تكون إجرائية من خلال بيع ما تم شراؤه أو شراء ما تم بيعه وذلك لإزالة أثر المخالفات لأحكام القوانين والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.

ماهر: مطلب أوصت به إدارة البورصة واللجنة الاستشارية لسوق المال منذ وقت طويل

القانونية، عبر انتهاج وتطبيق مبدأ التدرج في تصويب المخالفات وهو النهج الذي يضمن تحقيق الاستقرار للسوق جنباً إلى جنب مع حماية حقوق المتعاملين كافة.



محمد فتح الله العضو المنتدب لشركة بلوم مصر لتداول الأوراق المالية

فتح الله: القرار يلغي الوقع السلبي للمستثمرين بجميع فئاتهم من إلغاء العمليات

يساهم في الحد من عمليات التلاعب دون الإضرار بصغار المستثمرين، وتمنع حالة العزوف التي كانت تصيب المستثمرين من إجراء إلغاء العمليات



محمد ماهر الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية

وأكد محمد ماهر، الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، أن استخدام آلية التنفيذ العكسي لردع المتلاعبين كانت إحدى المطالب

على الأوراق المالية. ومن جانبه، تفاءل محمد فتح الله، العضو المنتدب لشركة بلوم مصر لتداول الأوراق المالية، بأول قرارات رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية الدكتور محمد فريد بإعادة تفعيل آلية التنفيذ العكسي لمعالجة بعض الأمور التي كانت تشكل عائقاً أمام تداول بعض المستثمرين. وقال فتح الله، إن تلك الآلية تفعل في حال قيام مستثمر لديه علاقات مرتبطة مع آخرين داخل مؤسسة ما ولا يسمح له مشيراً إلى أنها بديل من عمليات الشراء، العمليات على الورقة المالية كلها. وتابع: تطبق تلك الآلية أيضاً على المستثمر الذي قام بالبيع لسبب ما ووقع أيضاً تحت دائرة القانون، لافتاً إلى أن تلك الآلية تلغي الوقع السلبي للمستثمرين بجميع فئاتهم من إلغاء العمليات. وأكد أن ثمار تطبيق تلك الآلية سوف تضع حداً للمضاربات داخل السوق دون الإضرار بمصالح صغار المستثمرين.



على مساحة 400 فدان

وإعادة طرح شهادات مرتفعة العائد

إتش سي تتوقع زيادة الفائدة على الجنيه 200 نقطة أساس

مصر إيطاليا تعزز إقامة مشروعها الأول في الساحل الشمالي باستثمارات 23 مليار جنيه

حابي

توقعت شركة إتش سي للأوراق المالية والاستثمار أن يرفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة على الجنيه 200 نقطة أساس في اجتماعه المقبل المقرر عقده الخميس المقبل الموافق 18 أغسطس. وقالت مونييت دوس، محلل أول الاقتصاد الكلي وقطاع الخدمات المالية بشركة إتش سي: "جاء رقم التضخم لشهر يوليو أعلى من تقديراتنا البالغة 13.0% على أساس سنوي، وتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 14.2% على مدار المتبقي من العام، أي أعلى بكثير من المستهدف للبنك المركزي المصري البالغ 7% (+/-) 2% لربع الرابع من عام 2022". وأضافت: "بالنظر إلى الحسابات

الخارجية لمصر، نعتقد أن الضغوط يتراكم على ميزان المدفوعات المصري، متضمناً تقديراتنا لجزء الحساب الجاري للسنة المالية 21/22 بنسبة 4.8% من إجمالي الناتج المحلي، أعلى من عجز العام السابق الذي بلغ 4.6%، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج لشهر أبريل بنسبة 7% على أساس شهري إلى 3.1 مليارات دولار أمريكي". وتابعت: كما يتضمن ذلك اتساع صافي مركز التزامات القطاع المصرفي المصري من العملة الأجنبية (باستثناء البنك المركزي المصري) إلى 11.5 مليار دولار أمريكي في يونيو، وانخفاض الودائع بالعملة الأجنبية، غير المدرجة في الاحتياطي الرسمي، إلى 0.89 مليار دولار أمريكي في يوليو من 11.2 مليار دولار أمريكي في ديسمبر، وبلغ صافي الاحتياطيات الدولية 33.1 مليار دولار أمريكي تغطي 4.71 أشهر من الواردات.

كما أشارت إلى جدول سداد الدين الخارجي لمصر بما يشمل سداد قروض (باستثناء وديع دول مجلس التعاون الخليجي) قدره 12.1 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 22/23. وأضافت: "هذا المعدل، ستقدم أذون الخزانة المصرية أجل الـ12 شهراً عائدًا حقيقياً يبلغ 288 نقطة أساس (باحتماس 1.5% ضرائب على أذون الخزانة المفروضة على المستثمرين الأمريكيين والأوروبيين وتوقعاتنا للتضخم عند 12.7% لـ12 شهراً القادمين) مقارنة بالعائد الحقيقي على أدوات دين الولايات المتحدة أجل العام عند سالب 265 نقطة أساس (باحتماس العائد على أدوات الدين أجل العام المقدر بـ3.10%، وتقديراتنا لومبرج للتضخم لـ12 شهراً القادمين عند 5.75%، وافتراض عدم وجود ضرائب)".

الشركة السابقة وتطبيق مبادلة مخاطر الائتمان السيادية بالدولار الأمريكي لمدة عام واحد (أعلى من 1400 نقطة أساس) جنباً إلى جنب مع فارق التضخم بين مصر والولايات المتحدة.

إسلام سالم

أعلنت شركة مصر إيطاليا العقارية الاستحواذ على قطعة أرض بالساحل الشمالي على مساحة 400 فدان، لتدشين مشروعها الأول في المنطقة، باستثمارات متوقعة 23 مليار جنيه. وتقع قطعة الأرض الجديدة بخليج رأس الحكمة، عند الكيلو 199 طريق الإسكندرية مطروح، مشيرة إلى أنها زادت محفظة أراضيها إلى 7.1 ملايين متر مربع. وقال محمد هاني العسال، الرئيس

التفذي والعضو المنتدب، إن الشركة تخطط للتعاقد مع مكاتب استشارية للتصميم والتخطيط، لوضع مخطط متكامل للمشروع تراعي فيه معايير التنمية المستدامة وعناصر البناء الذكي. وقال محمد خالد العسال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمصر إيطاليا العقارية، إن استثمارات المشروع تصل إلى 23 مليار جنيه. وأوضح أن المشروع سيقام على مصالط بارتفاعات متدرجة تتيح لكبير عدد من الوحدات رؤية مفتوحة على البحر، وسيضم أيضاً مجموعة متنوعة من الوحدات السكنية وفندقا ومناطق ترفيهية وتجارية متوقفاً أن يبدأ تسليم المشروع عام 2027.



مهلة أخيرة حتى 28 أغسطس

20.6% نسبة تغطية اكتتاب غزل المحلة بعد شهرين من فتح الباب

رد الأموال ومصاريف الإصدار حال عدم استكمال التغطية خلال سبعة أيام عمل

رنا ممدوح

قرر مجلس إدارة شركة غزل المحلة لكرة القدم مد فترة سريان الاكتتاب العام حتى 28 أغسطس الجاري. وعلمت نشرة حابي أن عدد الأسهم المستجيبة للطرح العام لنادي غزل المحلة لكرة القدم بنهاية جلسة أمس وصلت إلى 20.2 مليون سهم والتي تمثل

20.6% من إجمالي الأسهم المطروحة والبالغ عددها 98 مليون جنيه. وأعلنت الشركة في بيان للبورصة أمس أنه في حالة عدم تغطية الاكتتاب خلال المدة المحددة يجوز لكل مكتتب في هذه الحالة طلب رد مبالغ الاكتتاب التي دفعها وعلى الشركة الالتزام برد هذه المبالغ كاملة بما فيها مصاريف الإصدار فور طلبها خلال سبعة أيام عمل وفقاً لنص المادة 28 من اللائحة التنفيذية

لقانون سوق المال 95 لسنة 1992. وأشارت إلى أنه في حالة انتهاء فترة رد الأموال وعدم ورود أي طلبات لرد الأموال تحول قيمة الاكتتابات إلى حساب رأس المال المذكور في النشرة نتيجة لعدم تغطية كامل الاكتتاب وفقاً لشروطه وعدم استيفاء شروط القيد المطلوبة لقيد الشركة بالبورصة المصرية، مما يؤدي إلى إجراء اتخاذ إجراءات القيد لحين استيفاء الشركة لهذه الشروط. الجدير بالذكر أنه تم مد فترة سريان

الاكتتاب العام للمرة الثانية بعد أن تم فتح الباب من يوم 12 يونيو وحتى 1 يوليو ثم مد الفترة إلى 14 أغسطس. ويستهدف الطرح العام جمع 98 مليون جنيه موزعة على 98 مليون سهم؛ ليرتفع رأسمال شركة غزل المحلة إلى 200 مليون جنيه بعد الزيادة. وارتفع الحد الأقصى للاكتتاب إلى 15 مليون سهم بدلاً من مليوني سهم. وفي نهاية ديسمبر الماضي، اكتملت تغطية الاكتتاب الخاص لشركة غزل

المحلة لكرة القدم بقيمة 37 مليون جنيه، موزعة بواقع 20 مليون جنيه لمؤسسات وأفراد مصريين، و 17 مليون جنيه لمستثمرين عرب. ويبلغ إجمالي الحصص المطروحة من أسهم شركة غزل المحلة لكرة القدم في الطرحين العام والخاص 135 مليون جنيه تمثل 67.5% من رأسمال الشركة المستهدف بعد الزيادة والبالغ 200 مليون جنيه. وستكون شركة مصر للغزل والنسيج،

أكبر مساهم في شركة غزل المحلة لكرة القدم بقيمة 65 مليون جنيه تمثل 32.5% من رأس المال، من خلال أسهم ممتازة تضمن لها تصويماً مضاعفاً في الجمعيات العمومية. وكانت الشركة قد حصلت على اعتماد من الهيئة العامة للاستثمار بشأن تقييم الحصص العينية لمساهمتها في «غزل المحلة لكرة القدم»، والتي تتمثل في حقوق الانتفاع بالاستاد و3 ملاعب والأسم التجاري لمدة 20 عاماً.

أورا ديفلويرز توقع بروتوكولا مع دار الأوبرا لاستضافة فعاليات في حديقة ZED بارك

عيسى يؤكد أهمية صناعة السياحة ودور الوزارة محفزاً ومنظماً ورقبياً للقطاع

استقرار سعر الدولار في البنك المركزي قرب مستوى 19.20 جنيه للبيع

مؤشر البورصة الرئيسي يتراجع بصورة طفيفة بالختام والسبعيني يقفز 3.4%

إديتنا: الخط الجديد لإنتاج المخبوزات يزيد الطاقة الإنتاجية للقطاع بمعدل نمو 20%

أهم الأخبار اضغط على العناوين

هنولك هنولك

وميجا بايتس كل يوم

30x الشحنة

قبل أي حد

we